الفصل الخامس

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لأطراف دورة الاتجار في الأعضاء البشرية

- تمهيد .
- أولاً : المؤشرات العامة للمشترى « المريض « .
- ثانياً : المؤشرات العامة للوسطاء الرئيسيين .
- ثالثاً : المؤشرات العامة للوسطاء الفرعيين.
- رابعاً : المؤشرات العامة للبائع .
- خامساً : المؤشرات العامة للمتبرع .
- سادساً : المؤشرات العامة للمسروق.
- سابعاً : أهم الأساليب والوسائل التى تم توظيفها فى دورة الاتجار فى الأعضاء البشرية.
- ثامناً : رؤى وافكار الاطراف الفاعلة فى دورة الاتجار فى الأعضاء البشرية.

تمهيد :

إذا كان تحديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأطراف ذات الصلة بدورة الاتجار في الأعضاء البشرية من أهداف البحث فإن تحقيق هذا الهدف دعا الباحث إلى ما يلي:

١. البدء بالقراءة السوسيولوجية لملفات القضايا التي تم الحصول عليها من مكتب النائب العام والتي تضمنت بيانات تفصيلية عن أطراف جريمة الاتجار في الأعضاء البشرية •

٢. إجراء دراسة استطلاعية لهؤلاء الأطراف باتباع أسلوب «دراسة الحالة» وتم عرضها بالتفصيل في متن الفصل الثالث.

٣. بمناقشة نتائج القراءة السوسيولوجية لملفات القضايا والدراسة الاستطلاعية، قررنا أنه يمكن التوصل لتحديد المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لأطراف دورة عملية الاتجار في الأعضاء البشرية من واقع نتائج الدراستين.

٤. وقبل أن نبدأ بعرض هذه المؤشرات نذكر بأن دورة الاتجار في الأعضاء البشرية تستلزم معرفة دقيقة بمراحلها نلخصها في الآتي:

أ- تبدأ بالمشتري «المريض» وهو المحرك الأول والأساسي في دورة الاتجار، ثم الوسطاء وأحد أطرافها الرئيسيين الطبيب والمستشفى ومعامل التحاليل، ثم يتولد من رحم هؤلاء وسطاء آخرون كالممرضين وبعض العاملين في المجال الطبي وبعض الأشخاص العاديين وبعض البائعين لأعضائهم الذين تحولوا إلى وسطاء.

ب- والمستشفيات التي تجري بها العمليات باعتبارها وسيطًا أساسيًا مجمعًا لكل أطراف العملية بجانب فريق إجراء العملية الجراحية أحيانًا.

ت- وبتجمع المشتري والوسطاء يكون الطرف الثالث الأساسي في عملية الاتجار، على وشك الظهور وهو البائع أو المسروق «الضحايا» أو المتبرع.. وبهذا يتم إجراء العملية.

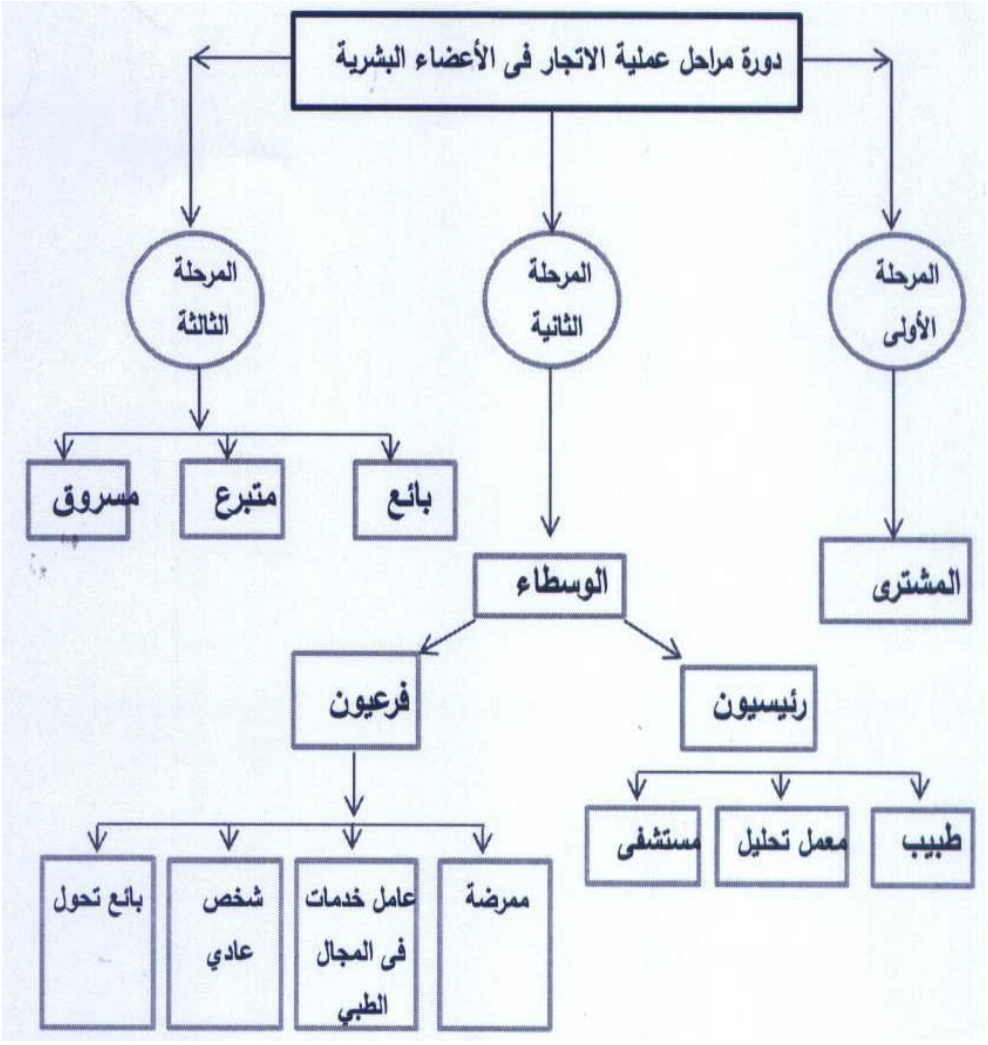

وبناء على ما سبق تم استخلاص المؤشرات التالية لأطراف دورة عملية الاتجار في الأعضاء البشرية:

١. هناك تشابه كبير وقواسم مشتركة بين نتائج التقرير الخاص بالدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وبين نتائج قراءة ملفات القضايا.

٢. رغم أن نتائج الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» جاءت أعمق واشمل وأوسع من نتائج قراءة ملفات القضايا؛ إلا أن ملفات القضايا تضمنت بعض المعلومات التي لم تتمكن الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» من الحصول عليها.

ونعرض فيما يلي للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لكل طرف من أطراف دورة مراحل الاتجار في الأعضاء البشرية المشتري «المريض» الوسيط الرئيس (الطبيب – معمل التحاليل – المستشفى) والوسيط الفرعي، البائع الضحية، المسروق، المتبرع.

أولاً: المؤشرات العامة للمشتري «المريض»

١. أنه يتوزع على مراحل عمرية متنوعة.. لأن المرض يتقاطع مع كل المراحل العمرية، وإن تركزت الفئة العمرية في المرحلة بين ٣٥ – ٦٥ عامًا .

٢. أسفرت قراءة القضايا عن أن هناك تنوعًا فيما يتعلق بالنوع، فالمشتري قد يكون رجلاً أو امرأة.. وإن غلب عدد الرجال على عدد النساء والملاحظة الجديرة بالتسجيل أن كل النساء اللاتي جاءت أسماؤهن في القضايا يشترين من رجال وليس من نساء مثلهن.

٣. تنوع المستوى التعليمي للمشتري، وإن تزايد بين من تلقوا تعليمًا جامعيًا.

٤. تنوع المستوى المهني، وإن كان العامل المشترك هو ارتفاع العائد المادي من هذه المهن.

٥. يكون المشتري غالبًا من سكان المناطق الحضرية ذات المستوى التخطيطي المتوسط والأعلى.

٦. إن المشتري دائمًا ما يتمتع بقدرة مالية تمكنه من شراء العضو الذي يحتاجه وهو ما جعل ارتفاع المستوى الاقتصادي يمثل عاملاً رئيسًا في تحديد القيمة المادية لسعر العضو المعروض للبيع الذي وصل في بعض الصفقات لمبلغ ٤٢ ألف دولار حسب ما ذكرته نتائج الدراسة الاستطلاعية وملفات القضايا.

٧. تنوع جنسيات المشترين ما بين المصريين وعرب وإن كانت كفة العرب أرجح، وترتفع معدلاتها عن المصريين.

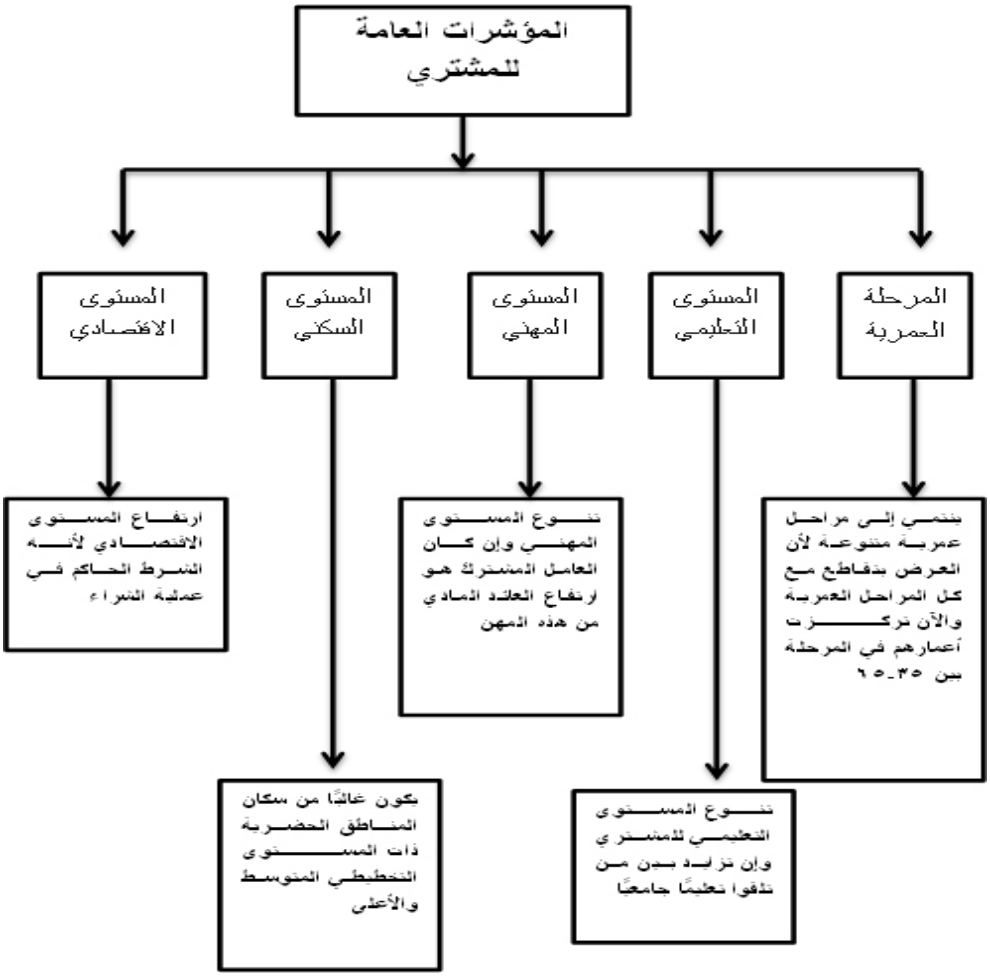

ثانيًا: المؤشرات العامة للوسطاء الرئيسيين

أسفرت نتائج الدراسة الاستطلاعية وقراءة ملفات القضايا عن أن:

١. الطبيب هو وسيط رئيس في دورة الاتجار في الأعضاء البشرية، وأنه يتصف بالآتي:

أ- متخصص في علاجات أمراض نقل وزراعة الأعضاء البشرية.

ب- ذو مهارة خاصة في إجراء جراحات نقل وزراعة الأعضاء البشرية.

ت- غالبًا ما يكون أحد الأساتذة الكبار أصحاب الشهرة والبراعة في مجالات تخصص (الكلى والكبد) وعادة ما يكون قد تخطى منتصف العمر.

ث- أغلب هؤلاء الأطباء ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية مرتفعة بسبب ما يحصلون عليه من أموال طائلة مقابل الوساطة وإجراء العملية الجراحية، كما أن معظمهم يقطنون المناطق الراقية ويمتلكون فيلات فاخرة.

ج- أدرجت ملفات القضايا الطبيب متهمًا رئيسيًا، حيث تولى البعض منهم إجراءات الوساطة بين البائع والمشتري وإجراء العمليات الجراحية، كما تم اتهام البعض الآخر منهم بسرقة عضو من الضحية.. أو بالنصب عليه.. أو بعدم إعطاء الضحية المبلغ المتفق عليه.

ح- تبين من واقع التحقيقات في القضايا أن هؤلاء الأطباء يمتلكون عيادات خاصة إلى جانب العمل في المستشفيات الاستثمارية.

٢- معامل التحاليل كوسيط رئيس وتتميز بالآتي :

أ- أنها معامل كبيرة ذات إمكانات متقدمة في إجراء التحاليل الطبية ... وتتميز بامتلاكها لأحدث الأجهزة والإمكانات المتقدمة ... وعادة ما تكون ذات شهرة واسعة كما أكدت قراءة ملفات القضايا.

ب- أن هذه المعامل تقوم بإجراء التحاليل التي تحتاج إلى الأجهزة المتقدمة والإمكانات الخاصة التي تتعامل مع الأنسجة وتوافقها.. ولا يتم ذلك مرة واحدة بل على عدة مراحل.

٣- المستشفيات كشريك رئيس وتتميز بأنها :

أ- أما مستشفيات كبرى أو صغرى «استثمارية أو خاصة».

ب- يشترط توافر غرفة عمليات كبيرة مجهزة لإجراء الجراحات الكبرى وملحق بها غرف للعناية الفائقة.

ت- أكدت دراسة القضايا أن هذه المستشفيات الكبرى والاستثمارية هي الشريك الرئيس والوسيط المهم في لعب دور الاتجار بالأعضاء البشرية، وتم من خلال ملفات القضايا التعرف على أسماء مستشفيات استثمارية ذات شهرة كبيرة تتوافر بها غرف عمليات كبيرة مجهزة بغرف للعناية المركزة رفيعة المستوى.

ث- رغم اقتصار إجراء جراحات زراعة الأعضاء على المستشفيات الكبيرة فقط إلا أن هناك بعض المراكز الطبية الصغيرة اتهمت بإجراء هذه الجراحات بدون ترخيص (وإن كان ذلك لم يثبت بشكل قطعي).

ج- يوجد بعض أشكال الاستغلال لبعض هذه المراكز الطبية الصغيرة للإعداد والتجهيز لعملية النقل ثم الانتقال بالبائع «الضحية» للمستشفيات الكبرى لإجراء الجراحة.

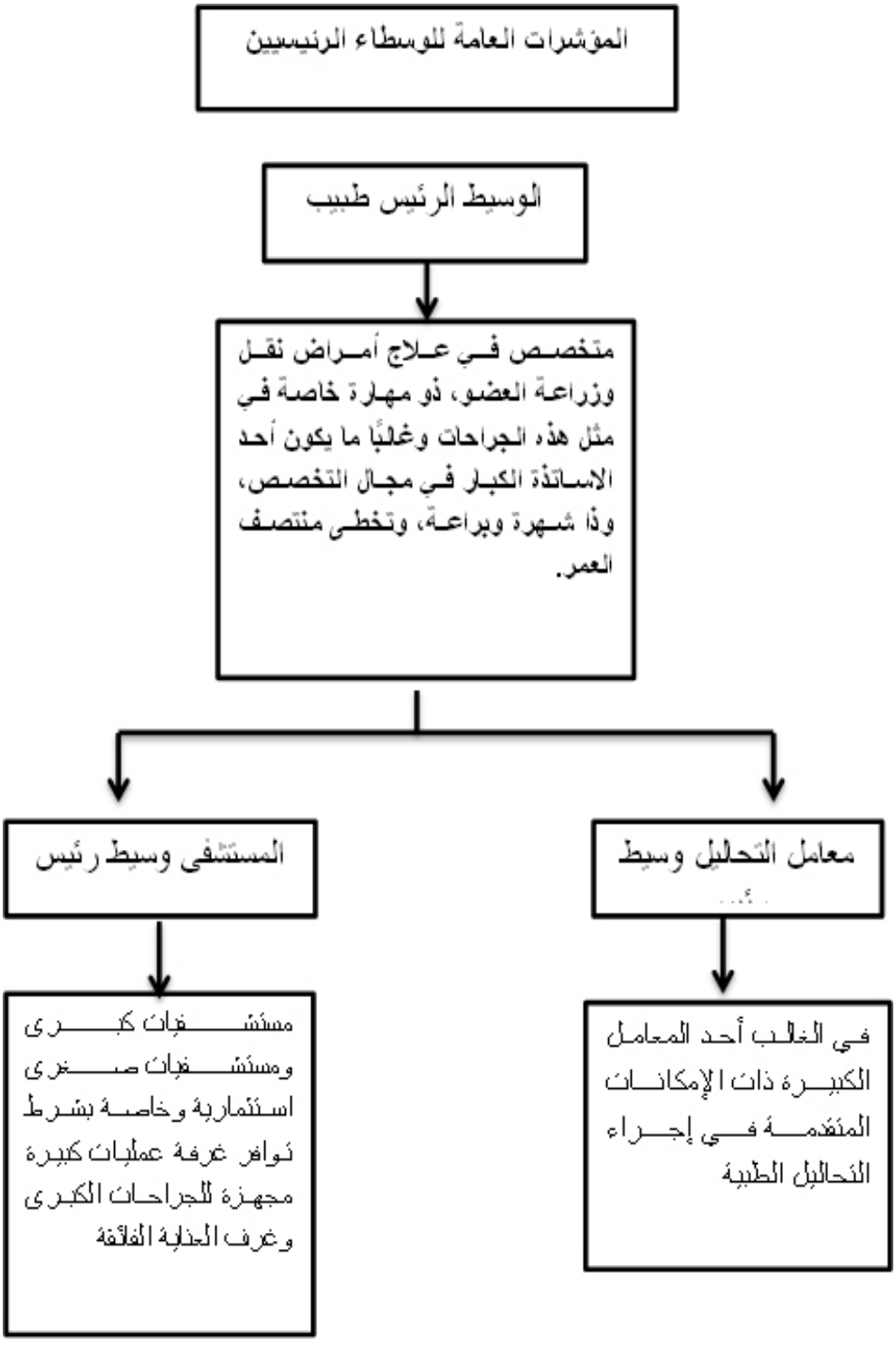
المؤشرات العامة للوسطاء الرئيسيين
الوسيط الرئيس طبيب
متخصص في علاج أمراض نقل وزراعة العضو، ذو مهارة خاصة في مثل هذه الجراحات وغالبًا ما يكون أحد الاساتذة الكبار في مجال التخصص، وذا شهرة وبراعة، وتخطى منتصف العمر.
المستشفى وسيط رئيس
معامل التحاليل وسيط
مستشفيات كبرى ومستشفيات صغرى استثمارية وخاصة بشرط توافر غرفة عمليات كبيرة مجهزة للجراحات الكبرى وغرف العناية الفائقة
في الغالب أحد المعامل الكبيرة ذات الإمكانات المتقدمة في إجراء التحاليل الطبية

ثالثًا: المؤشرات العامة للوسطاء الفرعيين

١. ينتمون إلى مستوى اقتصادي منخفض وإلى أسر كبيرة الحجم ذات مستوى تعليمي منخفض أيضًا.

٢. ينتمون إلى فئة الشباب، وأن جميعهم من الذكور كما ورد في ملفات القضايا.

٣. يعيشون ظروفًا حياتية صعبة وأزمات مادية حادة.

٤. يضطرون للخروج لسوق العمل في سن مبكرة، للعمل في مهن حرفية وهامشية، وبعضهم غير مستقر في عمل محدد.

٥. يعملون في مهن مساعدة في المجال الطبي أو سائقين لدى الأطباء أو مندوبي مبيعات.

٦. يسكنون في المناطق الشعبية بالمدن الجديدة، وأغلبهم يعيشون في العاصمة والمناطق الشعبية والعشوائية الفقيرة.

٧. وتسيطر عليهم الأعراف المادية التي تؤيد استسهال التربح في ظل غياب القيم الدينية والأخلاقية.

٨. وأسفرت قراءة القضايا عن أن:

أ- هناك بعض الوسطاء يبتدعون حيلاً منها إيهام الضحايا بالبحث عن عمل أو توفير فرصة سفر للعمل بالخارج.

ب- أن هؤلاء الوسطاء يقومون باصطياد الضحايا من الشوارع والمناطق السكنية التي يقيمون فيها.

ت- أن الوسطاء ينتمون إلى جنسيات مختلفة (مصري أو سوداني ....الخ).

ث- أن الوسطاء يلجأون في بعض الأحيان إلى تزوير الوثائق والمستندات لتسهيل إجراءات عملية الاتجار في الأعضاء البشرية.

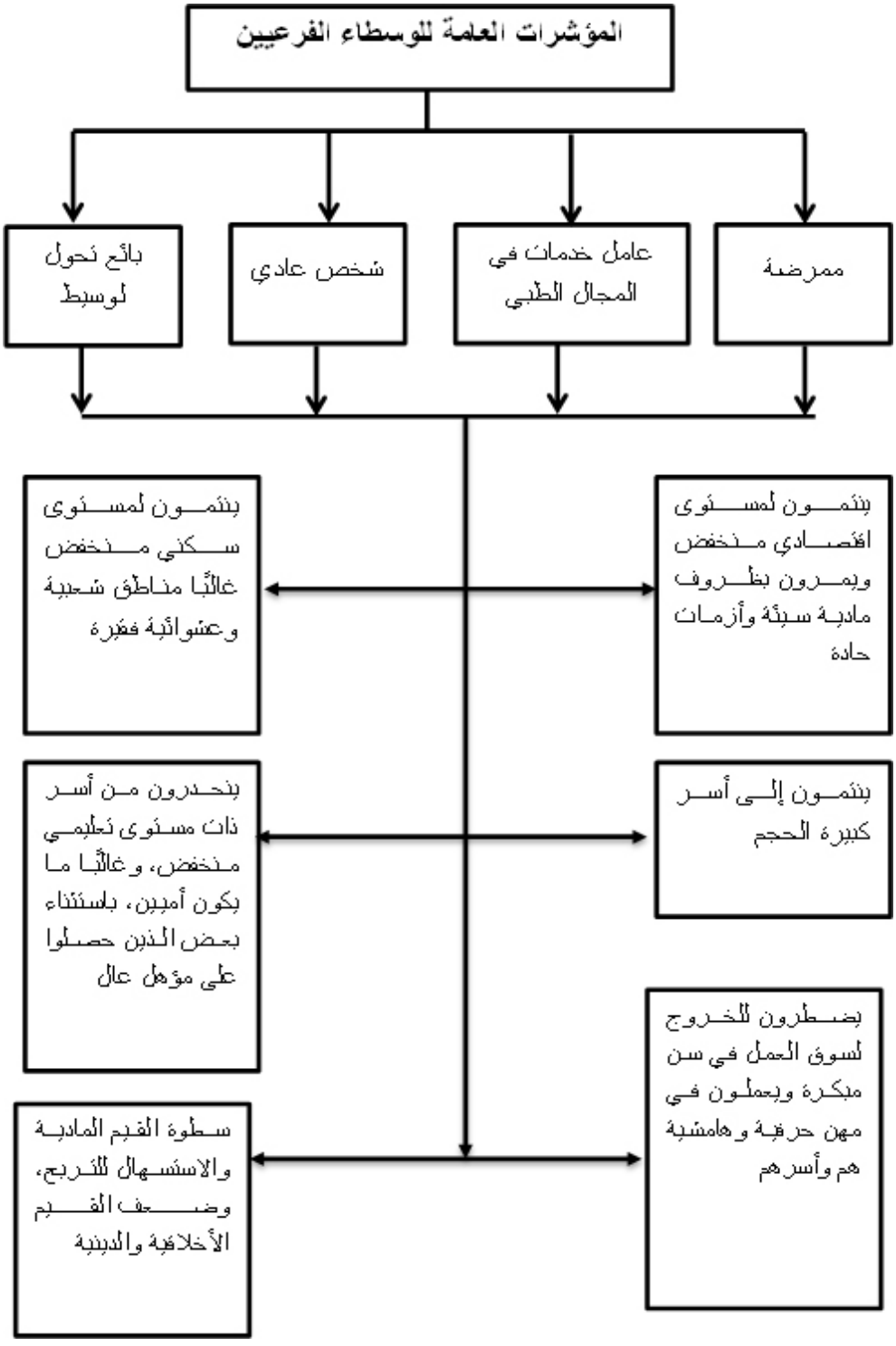
المؤشرات العامة للوسطاء الفرعيين
بائع تحول لوسيط
شخص عادي
عامل خدمات في المجال الطبي
ممرضة
ينتمون لمستوى سكني منخفض غالبًا مناطق شعبية وعشوائية فقيرة
ينتمون لمستوى اقتصادي منخفض ويمرون بظروف مادية سيئة وأزمات حادة
ينحدرون من أسر ذات مستوى تعليمي منخفض، وغالبًا ما يكون أميين، باستثناء بعض الذين حصلوا على مؤهل عال
ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم
سطوة القيم المادية والاستسهال للربح، وضعف القيم الأخلاقية والدينية
يضطرون للخروج لسوق العمل في سن مبكرة ويعملون في مهن حرفية وهامشية هم وأسرهم

رابعًا: المؤشرات العامة للبائع

١- تشير قراءة نتائج الدراسة الاستطلاعية وملفات القضايا إلى:

أ- أن البائعين ينتمون إلى مستوى اقتصادي منخفض.

ب- ويمرون بأزمات مالية ملحة.

ت- أن الفئة العمرية للبائع تقع ما بين ٢٤-٤٤ لدراسة الحالة، وما بين ١٥-٤٥ بالنسبة لقراءة ملفات القضايا، وهذا يدل على أن غالبية البائعين من الشباب.

ث- انخفاض المستوى التعليمي للبائعين .

ج- أن غالبية البائعين «الضحية المحتملة» يعيشون في المجتمعات الحضرية الشعبية والعشوائية.. وأن بعضًا منهم ولد في الريف خاصة في صعيد مصر وهاجر إلى العاصمة.. ويقيم في مناطق مثل اسطبل عنتر ومناطق أخرى شعبية.

ح- أن غالبية البائعين يعملون في مهن هامشية أو يعانون البطالة وانخفاض الدخل.

٢- وتنفرد قراءة ملفات القضايا بمؤشرات خاصة بالضحايا أهمها:

أ- أن غالبية البائعين غير متزوجين.

ب- أن عددًا من هؤلاء البائعين يقيمون في الشوارع (ميدان السيدة زينب أمام المسجد – وميدان رمسيس أمام مسجد الفتح ...الخ).

ت- أن ضحايا بعض الشبكات المصرية من أطفال الشوارع الذين يتم إغراؤهم وجاء في أوراق بعض القضايا أن المبلغ المخصص لكل طفل يوميًا ١٥ جنيهًا مصريًا خلال فترة الفحوصات والتحاليل.

ث- أن الشبكات المصرية للاتجار في الأعضاء البشرية تقوم باستئجار وحدات سكنية في مناطق عشوائية بعيدة مثل «حلوان» تخصص لإقامة الضحايا خلال مرحلة الفحوصات والتجهيز للعملية.

ج- أن الشبكات المصرية قد تمارس عملية الاتجار بشكل مباشر، أي بعلم البائع «الضحية المحتملة» بنقل عضوه مقابل مبلغ مالي أو تقوم الشبكة بنزع العضو ونقله من الضحية دون علمه.. فيكون البائع في هذه الحالة مسروقًا منه عضو.. ولقد اتضح أن الشبكة الواحدة بنفس أطرافها هي التي تمارس هذا العمل سواء ببيع أو سرقة العضو.

٣- كما تنفرد نتائج الدراسة الاستطلاعية بالآتي:

أ- توصيف المستوى التعليمي للبائع بأنه يتقاطع مع كل المستويات التعليمية من الأمي حتى الجامعي.. بل هناك دراسة حالة لبائع حاصل على الدكتوراه وقام ببيع فص من كبده.

ب- يتدرج المستوى السكني من مستوى دون المتوسط إلى المستوى المتدهور إلى مسكن ريفي أو حضري أو شعبي أو عشوائي.

ت- أن غالبية البائعين من المصريين والبعض منهم من جنسيات مختلفة وخاصة من البلاد العربية مثل الأردن – اليمن – السودان.

ث- تفاوت المبالغ التي يحصل عليها الضحية ما بين خمسة آلاف إلى ١٢٠ ألف جنيه، وحالات أخرى ٢٥٠ ألفًا... وفي بعض الأحيان يتم النصب على الضحية ولا يدفع له المبلغ المتفق عليه.

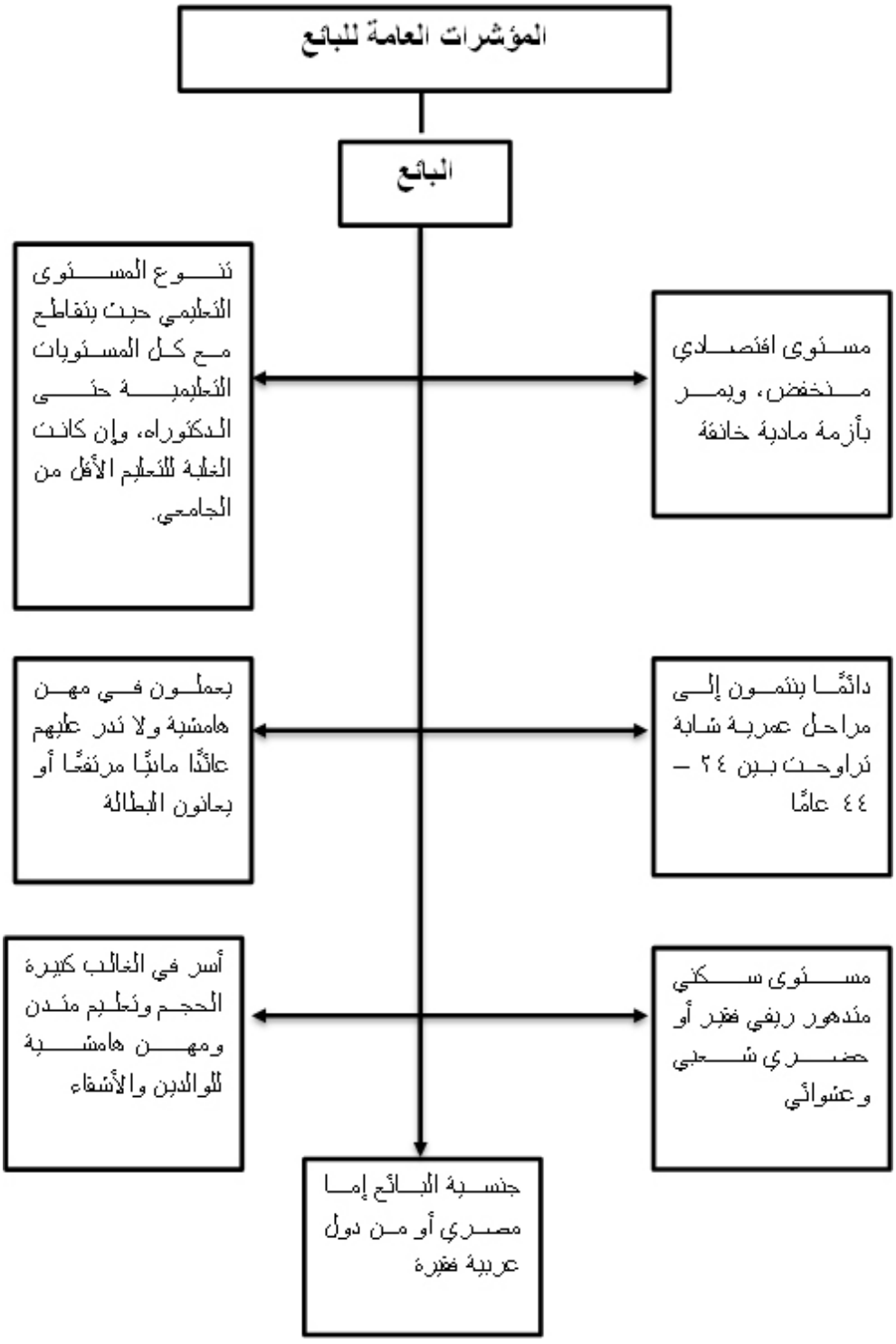
المؤشرات العامة للبائع
البائع
تنوع المستوى التعليمي حيث يتفاوت مع كل المستويات التعليمية حتى الدكتوراه، وإن كانت الغلبة للتعليم الأقل من الجامعي.
مستوى اقتصادي منخفض، ويمر بأزمة مادية خانقة
يعملون في مهن هامشية ولا تدر عليهم عائدًا ماديًا مرتفعًا أو يعانون البطالة
دائمًا ينتمون إلى مراحل عمرية شابة تتراوح بين ٢٤ – ٤٤ عامًا
أسر في الغالب كبيرة الحجم وتعليم متدن ومهن هامشية للوالدين والأشقاء
مستوى سكني متدهور ريفي فقير أو حضري شعبي وعشوائي
جنسية البائع إما مصري أو من دول عربية فقيرة

خامسًا: المؤشرات العامة للمتبرع

١- من مستوى اقتصادي مرتفع أو متوسط.

٢- ومن مرحلة عمرية شابة.

٣- ومستوى تعليمي مرتفع.

٤- وعمل في مهن فنية أو إدارية عليا أو متوسطة تدر دخلاً معقولاً.

٥- والمستوى السكني ما بين متوسط ومرتفع، وغالبًا حضري.

٦- وغالبًا ما يكون على صلة قرابة بالمريض.

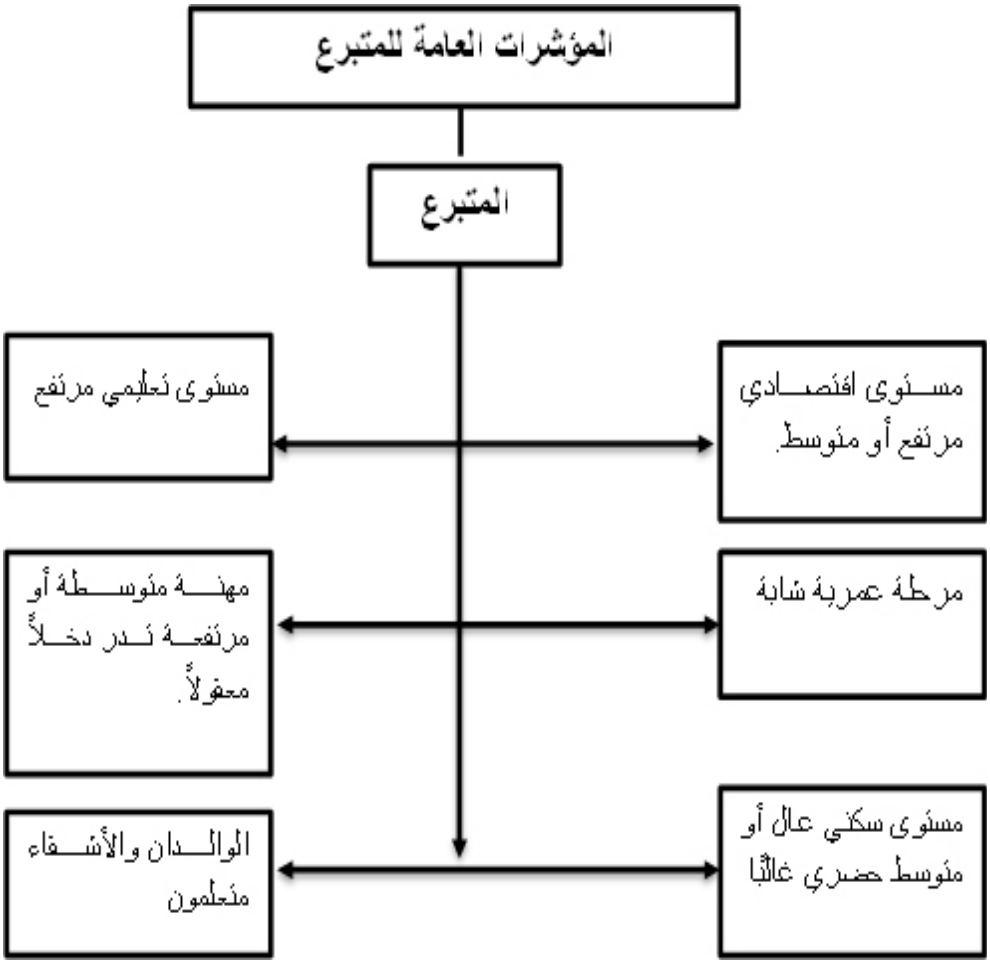

سادسًا: المؤشرات العامة للمسروق

١. يمر بظروف اقتصادية متدهورة للغاية.

٢. مستوى تعليمي منخفض.

٣. يعمل في مهنة هامشية، أو يعاني من البطالة.

٤. يكون في مرحلة عمرية شابة.

٥. المستوى السكني الخاص به يكون ريفيًا فقيرًا أو حضريًا دون المتوسط وفي منطقة عشوائية.

٦. الأسرة كبيرة الحجم.

٧. يمر بظروف مرضية تجعله مستهدفًا من السرقة.

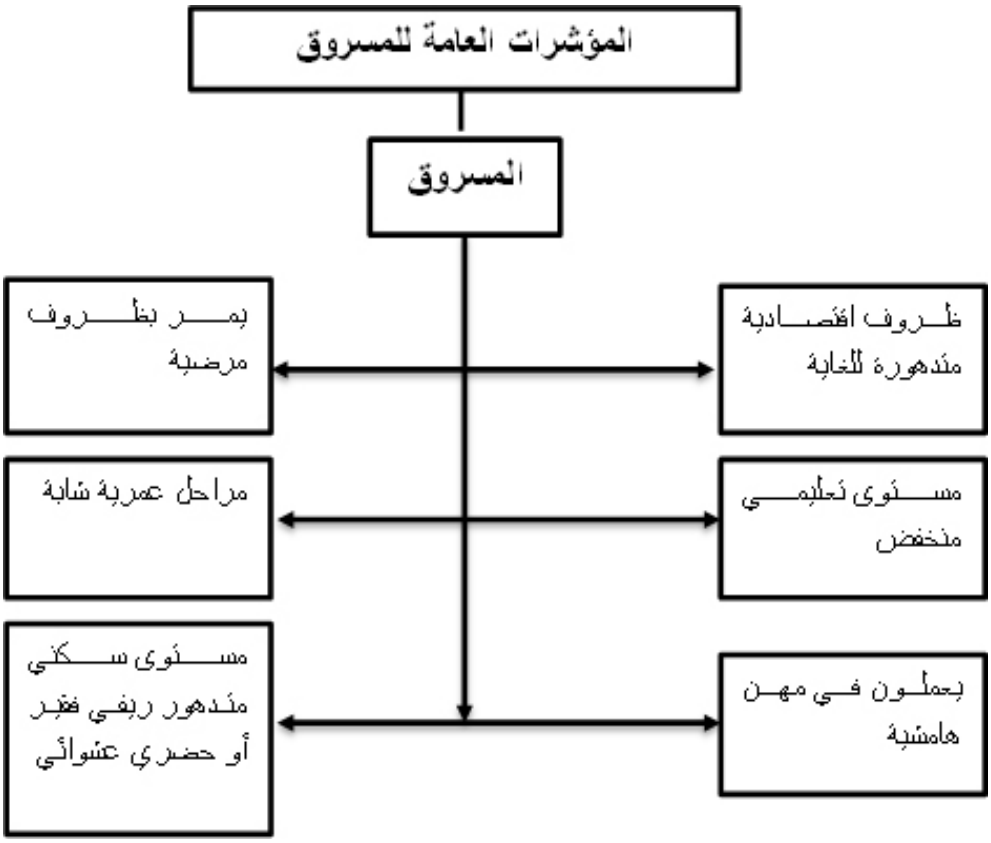

سابعًا: أهم الأساليب والوسائل التي تم توظيفها في دورة الاتجار بالأعضاء البشرية

١. توظيف العمل الأساسي (طبيب، ممرضة، موظف في معمل تحاليل طبية، عامل في المجال الطبي ....الخ) والتواري خلفه لممارسة بُعد أو أكثر من أبعاد عملية الاتجار بالأعضاء البشرية.

٢. صناعة تتصف بنوع من السرية في الحركة والتصرف، ولا تخلو من توهم لا تلبث تسقط عنه الأقنعة.

٣. استخدام حلقات متعددة من الوسطاء؛ حتى لا تصير العلاقة بين البائع والمشتري علاقة مباشرة.

٤. استخدام بعض الاحتياطيات منها: أخذ تعهدات مكتوبة من البائع بأنه متبرع وليس بائعًا.

٥. استخدام الدين كمبرر لإقناع البائع بأنه يقوم بعمل خير؛ مستغلين في ذلك ضعف الوعي الديني لديه.

٦. الابتزاز بالتحايل، وادعاء السرقة أحيانًا من قبل بعض الحالات البائعة رغبة في المزيد من المال.

٧. وتشير قراءة القضايا إلى أن عملية الاتجار تتم من خلال شبكات ولا تتم بشكل فردي، ويؤكد ذلك استخلاصات دراسة الحالة لأطراف الاتجار وتحديد الأطراف، والتأكيد على أن عملية الاتجار تتم من خلال دورة تتفاعل وتتناغم فيما بينها.

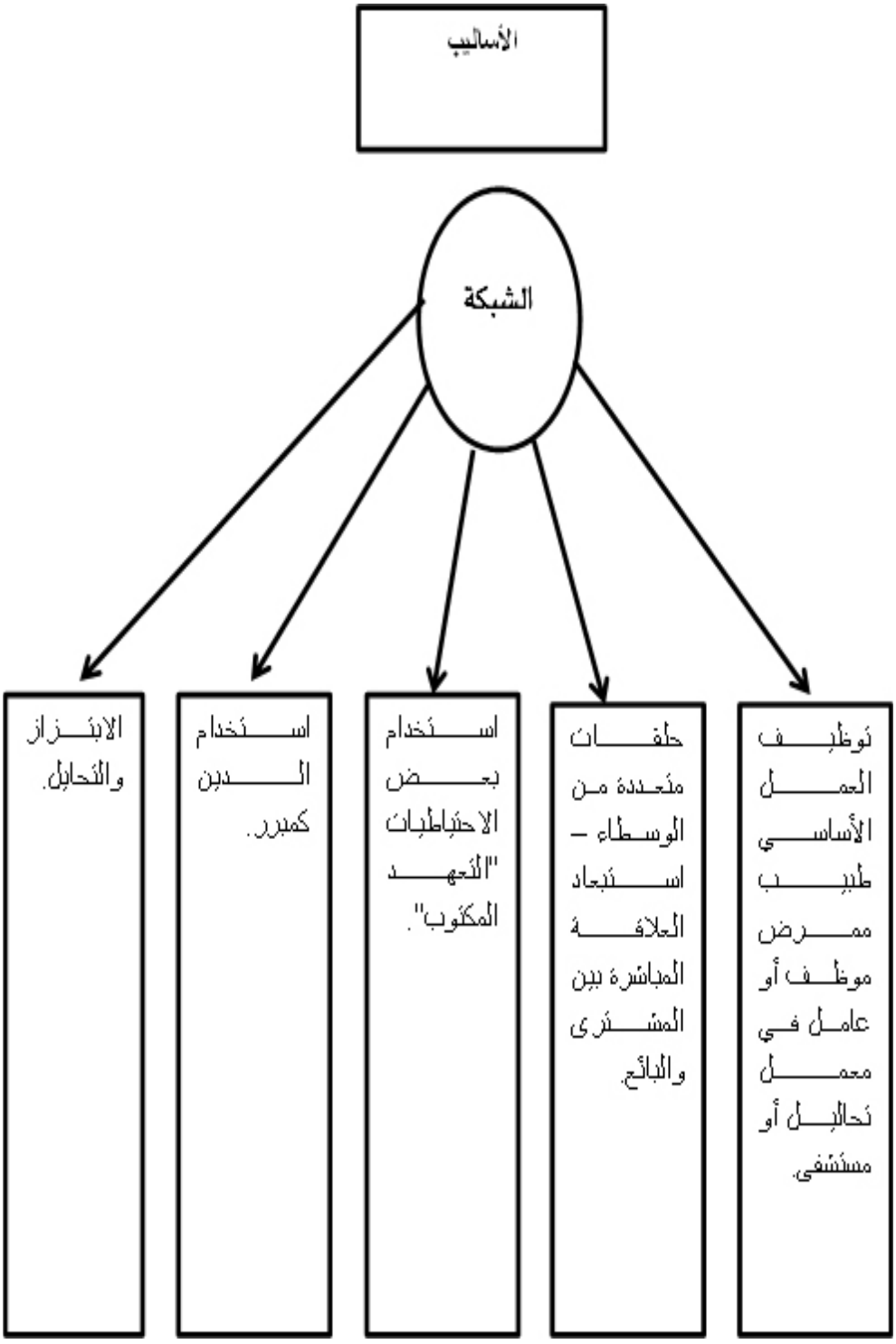
الأساليب
الشبكة
توظيف العمل الأساسي طبيب ممرض موظف أو عامل في محمل نحاليل أو مستشفى.
خلفات متعددة من الوسطاء – استبعاد العلاقة المباشرة بين المشتري والبائع.
استخدام بعض الاحتياطيات "التعهد المكتوب".
استخدام الدين كمبرر.
الابتزاز والتحايل.

ثامنًا: رؤى وأفكار الأطراف الفاعلة في دورة الاتجار في الأعضاء البشرية

(المشتري، الوسطاء، البائع، المتبرع، المسروق،) من حيث تفسير وتبرير العملية تبين الآتي:

١. يرى المشتري في العملية وسيلته الوحيدة لإنقاذ حياته؛ لذلك يسعى لوضع العديد من المبررات التي تسمح له بإتمامها، وهو لا يرى أي ابتزاز أو استغلال في العملية؛ لأنه يعطي البائع الثمن المتفق عليه، وهو بالطبع لا يدين العملية أو يرفضها كليًا أو جزئيًا.

٢. يرى الوسطاء – بكافة أنواعها – أن العملية تجارة مشروعة تخضع للعرض والطلب، وهم يشتركون فيها كوسطاء للحصول على المال، وهم وإن كانوا يدينون العلمية فهي إدانة جزئية فرضتها ظروفهم وحاجة الآخرين، ويسهم العائد المادي في تجاوزهم لهذه الدوافع الداخلية.

٣. وبالنسبة للبائع، فإن الفقر والحاجة المالية الملحة هي الدافع لعملية البيع، وغالبًا ما يقدم البائع تبريرات مختلفة (دينية أو أخلاقية) حول مشاركته في العملية، ولقد أحس بعضهم فعلاً بالندم على اشتراكه في العملية، وأدانها إدانة تامة، خاصة عندما يشعر بالوصمة الاجتماعية.

٤. يرى المتبرع غالبًا أنه أقدم على عمل يجب أن يفتخر به؛ لأنه قدم أحد أعضائه طواعية لقريب له، يرى فعلاً بأنه فعل خيرًا، من أجل إنقاذ حياة عزيز عليه، وبالتالي لا يدين العملية بأي صورة من الصور.

٥. المسروق يرى أنه قد تم قهره وظلمه واستغلال جهله وفقره ومرضه والتحايل عليه من الآخرين، وهو يدين العملية إدانة كلية، ويرى أن الدولة والقانون مسئولان عما حدث له، ودائمًا ما يطالبهما بأخذ حقه ومعاقبة الجناة.

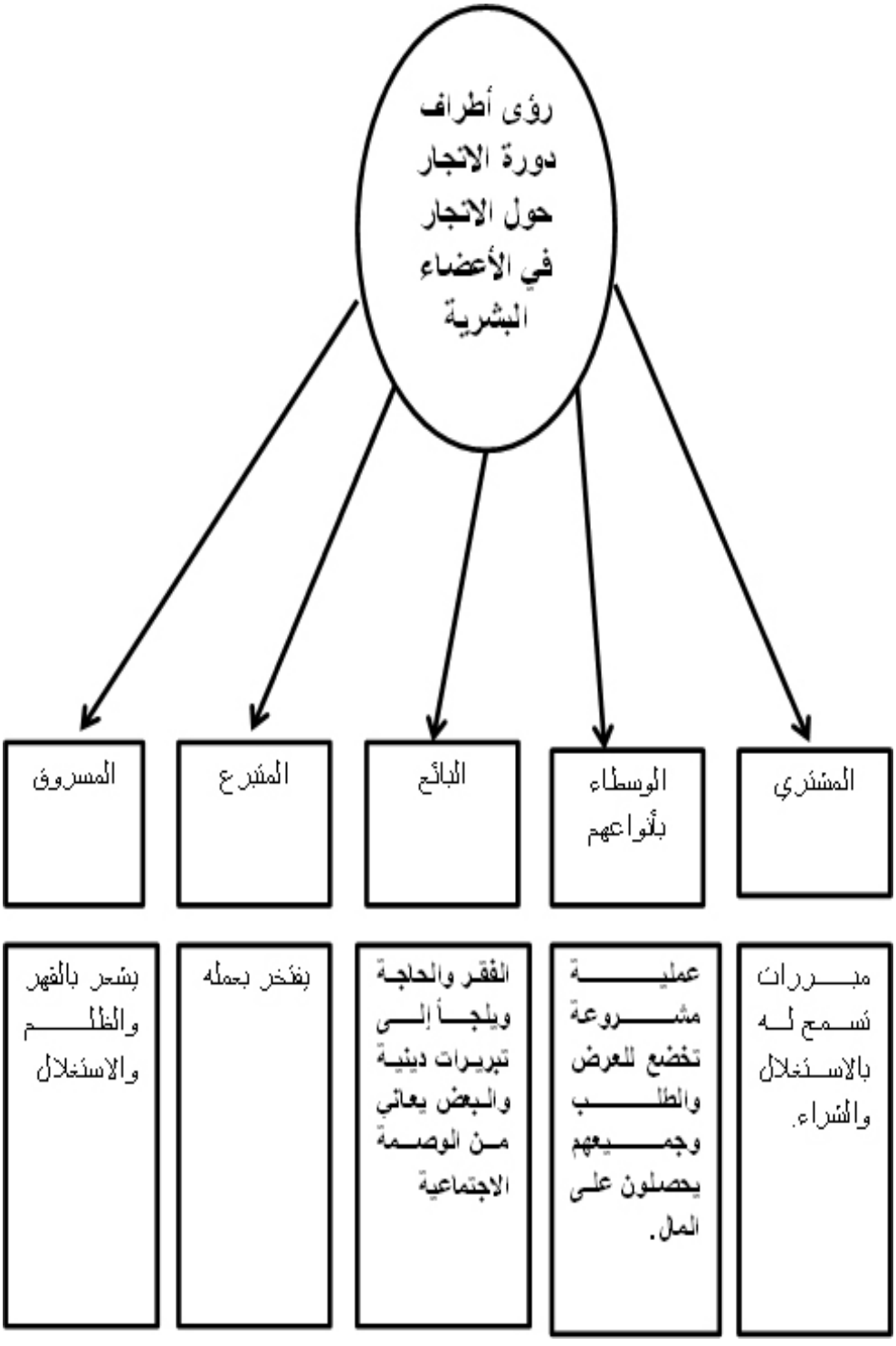
رؤى أطراف دورة الاتجار حول الاتجار في الأعضاء البشرية
المسترق
المتبرع
البائع
الوسطاء بأنواعهم
المشتري
يشعر بالقهر والظلم والاستغلال
يفتخر بعمله
الفقر والحاجة ويلجأ إلى تبريرات دينية والبعض يعاني من الوصمة الاجتماعية
عملية مشروعة تخضع للعرض والطلب وجميعهم يحصلون على المال.
مبررات تسمح له بالاستغلال والشراء.